العمل الخيري وآثاره الاقتصادية علي المجتمع المكي

أعداد : محمد حسن الشامي

معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة

مقدمة :

قال الله تعالي في محكم كتابه " مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً" (سورة البقرة، الآية: ٢٤٥)،أن المضاعفة والثواب ليسا مقترنين بالآخرة فحسب بل إنهما يتحققان في الدنيا والآخرة ، فما أعده الله تعالي لعباده المنفقين والمحسنين في الآخرة لا يعلمه إلا الله تعالي ،أما المضاعفة في الدنيا فإننا نراها بشكل مباشر وبعدة صور. ولعل من أهم هذه الصور هو النفع الذي يعود علي المجتمع ككل بما فيهم الأغنياء أنفسهم الذين يقومون بالإنفاق والتصدق ، فعندما يؤدي غني زكاة ماله أو صدقة من الصدقات وتصل للفقراء فإنها تسهم في دفع العجلة الاقتصادية الذي تسهم بدورها في النمو الاقتصادي ومن ثما في زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . حيث أن الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) مرتفع عند الفقراء والميل الحدي للادخار (م ح خ) منخفض، بعكس الأغنياء الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) عندهم منخفض والميل الحدي للادخار (م ح خ) مرتفع ، وكذلك الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) والميل المتوسط للادخار (م م خ) لكل فئة ، بمعني أن أي مبلغ ينفقه الغني في العمل الخيري و يحصل عليه الفقير سيقوم الفقير بإنفاقه لتأمين بعض من احتياجاته المتعددة في حين أن الفئات الغنية أكثر ميلاً للادخار نتيجة اكتفائهم ، وبالتالي فإن التعاون والتكاتف بين ابناء المجتمع يكون من الأسباب الرئيسة لزيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .ويترتب علي هذا الأنفاق التحويلي من الاغنياء للفقراء زيادة الاستهلاك التلقائي عند الفقراء دون أن يقلل ذلك من الاستهلاك التلقائي عند الاغنياء ومن ثما تنقل دالة الاستهلاك القومي إلي أعلي ويزيد الدخل القومي التوازني بمقدار أكبر من الأنفاق التحويلي بفعل أثر المضاعف. وسوف تركز هذه الدراسة على

أهم الآثار الاقتصادية المتوقعة للعمل الخيري على المجتمع المحلي تتمثل الأهداف الاقتصادية البحث في أن العمل الخيري يهدف إلي :

المساهمة في إعادة توزيع الثروات بين الأغنياء والفقراء فتحسن أوضاع الفقراء ولا تتكدس الثروات بيد البعض ، وهذا من أهم مقاصد الشريعة التي فرضت الزكاة وحرمت الربا والاحتكار.

العمل الخيري ينشط الحياة الاقتصادية ويحولك الاقتصاد الراكد ويزيد من النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع وما يتطلبه ذلك من زيادة الانتاج وخلق المزيد من فرص العمل.

العمل الخيري يعود على أصحابه بالنفع في الدنيا قبل الآخرة فهم أصحاب السلع والمنتجات التي سيقوم المحتاجون بشرائها مما يعني أن الطلب على منتجاتهم سيزداد وبالتالي ستزداد أرباحهم وسينعكس ذلك بالنفع والخير عليهم في دنياهم كما في أخراهم وما أعد الله لهم فيها من نعيم.

ويحتوي البحث على نقاط هي كالتالي:

١) مفهوم العمل الخيري وأهميه

- مفهوم العمل الخيري
- أهمية العمل الخيري

٢) علاقة العمل الخيري بالتنمية الاقتصادية

- أثر العمل الخيري على السياسة المالية
- أثر العمل الخيري على السياسة النقدية

٣) التحديات التي تواجه العمل الخيري

٤) الآثار الاقتصادية للعمل الخيري

- أثر العمل الخيري على إعادة توزيع الدخل والدخل القومي
- أثر العمل الخيري على الأنفاق والتوظف
- أثر العمل الخيري على الاستهلاك
- أثر العمل الخيري على الاستثمار

الفوائد المتوقعة من العمل الخيري على منظومة الحج

٦) النتائج والتوصيات

١ - مفهوم العمل الخيري وأهميته :

١ - مفهوم العمل الخيري:

يعني ذلك النشاط المادي أو المعنوي الذي لا يسلم من بدوافع قيمية وأخلاقية ولا يبتغي من ورائه تحقيق عائد ويهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

وتجدر أن عظمة الشريعة الاسلامية بينت باقي الشرائع والقوانين والسياسات الاجتماعية الهادفة في جملتها، هو أن العمل الخيري هو مقصد عام من مقاصد شريعة الاسلامية، وذلك بدلالة كثير من الأمر والحض عليه ومدح فاعليه، والتحذير من تركه في كثير من آيات الكتاب العزيز والأحاديث الشريفة .

فكما قال الله عز وجل في سورة الحج الآية (77) وافعلوا الخير لعلكم تفلحون وفي سورة آل عمران الآية (104) ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير" وفي سورة المائدة الآية (48) فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً أن لفظ الخير قد ذكر في القرآن الكريم حوالي 188 وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من دل على خير فله أجر فاعله" رواه مسلم .

ومما سبق يتضح أن العمل الخيري يطرح في النفس الارتياح والطمأنينة لفاعله ويطرح في المجتمع الاستقرار والسكينة ويزيد من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، حيث يحث على الابداع والابتكار لتحسين نوعية الحياة والتغلب على مشكلاتها.

١ أهمية العمل الخيري:

- أن تطبيق قوانين السوق وفقاً للنظام الرأسمالي أدى إلى طرد أعداد كبيرة من الأفراد خارج السوق ومن ثم إحداث خلل في الدورة الاقتصادية (الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار .....)، وبالتالي العمل الخيري يهدف إلى الإسهام في معالجة هذا الخلل فهذا مفيد للاقتصاد الكلي حيث يدعم العمل الخيري والقطاع غير الربحي الأفراد التي تم استبعادهم من ميدان العمل والاستهلاك بسبب قوانين السوق .

نجد أن الفلسفة الاسلامية في العمل الخيري هو العطاء بلا مقابل وهذا يتعارض مع منطق السوق والكفاءة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، حيث أنه في التجربة الاسلامية المنفعة ليست فقط حصيلة المادية بين الأفراد والجماعات كما في النظام الرأسمالي وإنما يمكن القول أن المنفعة هي قد تكون حصيلة فعل خيري بدون مقابل مادي

- دعم الاقتصاد وزيادة الدخل القومي فقد قدرت الاحصاءات الأمريكية في عام ٢٠١٠م أن عدد من قاموا بالتطوع بالعمل الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٢ مليون مواطن بما يعادل ١٨ مليار ساعة عمل دؤوب ومتكامل، وقدرت وكالة البحوث السنوية للعمل التطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا يعادل ٢٧٣ مليار دولار يصب في الاقتصاد الأمريكي مباشرتا .

- رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد في المجتمع .

- درء الالزامات الاقتصادية والإنسانية والبيئية وغيرها .دعم أدوات وطرق التغلب على هذه المشكلات والخروج منها، وأن التطوع يجعل المجتمعات متماسكة ويسهل لها التغلب على كافة المشكلات الاقتصادية ويدلل على أهمية ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث أشارت الإحصاءات في عام ٢٠٠٠م أن من بين متطوعين يوجد سبعة متطوعين أضافوا التطوع لهم مهارات جديدة

٢- علاقة العمل الخيري بالتنمية الاقتصادية :

تسعى جميع الدول والحكومات على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي ولتحقيق ذلك تستخدم الحكومات تمالية واقتصادية مختلفة من أهمها السياسة المالية والنقدية النقدية وسياسات الأجور والأسعار والعمالة .....الخ (حمد عفلا ١٤٢٩هـ ص٣٠٣).

وفي النظرية الكينزية لكي لتحقيق التوازن الاقتصادي يجب تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي في جميع الأسواق على المستوى الكلي الحقيقي ، سوق النقود ، سوق العمل وذلك لتحقيق التوظف الكامل في العمل عند المستوى الطبيعي للبطالة ، وبالتالي نجد أن العمل الخيري له أهمية بالغة على المتغيرات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهميه تظهر في التأثير على ادوات السياسة الاقتصادية المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) وذلك كالتالي :

٢-١ أثر العمل الخيري على السياسة المالية :

السياسة المالية هي الإجراءات المستخدمة من قبل الحكومات لتنظيم الأنفاق الحكومي والإيرادات من خلال الموازنة العامة للدولة بما يحقق الاهداف الاقتصادية للدولة ، والتي من أهمها تحقيق التنمية الاقتصادية ،ومن أهم ادوات السياسة المالية الأنفاق الحكومي والضرائب ، وتلجأ الدولة في حالة الركود الاقتصادي إلي اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الأنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو زيادة كل من الأنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس المقدار وذلك لزيادة الطلب الكلي والخروج من حالة الركود .

أما في حالة التضخم تلجأ الدولة إلي اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الأنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو تخفيض الأنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس المقدار وذلك لتخفيض الطلب الكلي والخروج من حالة التضخم .كما في الشكل (١) (السيد السريتي، علي عبدالوهاب ٢٠١٠).

شكل رقم (١)

أثر حدوث سياسة مالية توسعية (أو زيادة الأنفاق الخيري) علي توازن الدخل القومي

وإذا نظرنا إلي العمل الخيري فهو يعني انتقال أموال ذات منفعة حدية أقل عند الأغنياء إلي الفقراء ذوي المنفعة الحدية الأعلى في الأموال وبالتالي تتجه الأموال للأنفاق علي اشباع الحاجات الاساسية لدي الفقراء بما يساهم هذا في زيادة التوظف والحد من البطالة والتضخم .

٢-٢ اثر العمل الخيري علي السياسة النقدية :

السياسة النقدية هي الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي في التأثير علي كمية النقود والائتمان وتنظيم السيولة في الاقتصاد ، ونجد في أوقات الركود تزداد كميات النقود والتسهيلات الائتمانية ويسمي ذلك بالسياسة النقدية التوسعية ، وفي حالة التضخم تقل كميات النقود والتسهيلات الائتمانية وتسمي بالسياسة النقدية الانكماشية .

وبالتالي العمل الخيري يدعم هذه الأهداف عن طريق زيادة الأنفاق الخيري للأغنياء في أوقات الشده والعسرة ويقل في أوقات الرخاء والتضخم وبالتالي فمن الضروري التنسيق بين المؤسسات الحكومية والخيرية من أجل ضبط نمو العرض النقدي مع نمو الانتاج بما يتناسب مع النمو السكاني. وهذا يتطلب أن تكون مؤسسات العمل الخيري علي دراية كافية بالمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المختلفة وذلك لتجنب حدوث آثار اقتصادية معاكسة للسياسة الاقتصادية للدولة . وكذلك يستلزم الأمر أن تكون السلطات النقدية محيطه بمؤسسات العمل الخيري وطبيعة أعمالها العينية والنقدية ،وذلك من آجل توجيه هذه الأعمال بما يتفق مع السياسة النقدية العامة للدولة .

وتشارك الاعمال الخيرية في التنمية بدرجات مختلفة وتحدد المصفوفة التالية درجات مشاركة العمل الخيري بالتنمية الاقتصادية (فريد النجار ٢٠١١، ص ٦) كما في الشكل التالي :

شكل (٢) مصفوفة العمل الخيري والتنمية الاقتصادية

معدل العمل الخير + _ المربع (١)

ارتفاع في معدلات التنمية مع ارتفاع معدلات العمل الخيري المربع (٢)

مشاركة مرتفعة للعمل الخيري مع انخفاض في التأثير علي معدلات التنمية المربع (٤)

ارتفاع معدلات التنمية وضعف معدل العمل الخيري المربع (٣)

غياب العمل الخيري وانخفاض معدلات التنمية

\+ –

معدلات التنمية

ويوضح الشكل السابق أن:

المربع رقم (١) : يبين ارتفاع في معدلات التنمية الاقتصادية بسبب ارتفاع معدلات العمل الخيري وهو ما يسود في دول أوروبا وأمريكا .

المربع رقم (٢) : يبين ارتفاع في معدلات العمل الخيري ولكن تأثيرها ضعيف علي معدلات التنمية الاقتصادية بسبب عدم تنظيم العمل الخيري وتدريب الأفراد علي العمل التطوعي واكتساب مهاراته.

المربع رقم (٣) : يبين ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية رغم ضعف معدل العمل الخيري .

المربع رقم (٤) : يبين انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية و ضعف معدل العمل الخيري وهذه أسواء الحالات وتوجد هذه الظاهرة في دول العالم الثالث .

لذلك يجب ربط العمل الخيري بتطور معدلات التنمية المستدامة أي أن العائد علي العمل الخيري يؤدي إلي استدامة التنمية من خلال الآتي :

١- إطار اعمار الموارد الاقتصادية

٢- محاربة الفقر والجهل والمرض والبطالة والتضخم

٣- زيادة معدلات الاستثمارات

٤- القضاء علي الفساد وضياع الموارد

ونجد أن المملكة العربية السعودية في المربع (٢) وهو أن العمل الخيري فيها مرتفع ولكن تأثيره علي التنمية الاقتصادية منخفض وذلك بسبب عدم وجود هيئة عليا تابعه للدولة للأشراف علي العمل الخيري وتوجيه للخدمة الجوانب التنموية في المملكة .

٣- التحديات التي تواجه العمل الخيري :

ه العمل الخيري العديد من التحديات التي تحد من آثاره الاقتصادية الإيجابية على المجتمع المكي لعل من أهمها مايلي:

- المسئولية الاجتماعية للشركات بشكل عام ، حيث يمكن ارجاع ذلك إلي أن الشركة تستقطع جزءاً من ارباحها لدعم بعض القضايا المجتمعية التي تسهم في تحقيق التنمية والاستدامة للمجتمع المحيط بالشركة ونجد أن أغلب ما يحدث في المجتمع السعودي يمكن نسبه للعمل التطوعي الفردي أو المدعوم من بعض الجهات الحكومية أو غير الهادفة للربح مسئولية اجتماعية للشركات ورجال الاعمال تجاه المجتمع الذي تعيش فيه وتستفيد من موارده البشرية والتجارية وامكانياته وهذا ما يحث عليه الاسلام كما صدر للقضاء على الحاجة وتحقيق الاستدامة .

- من عيوب العمل الخيري له يحل الأنفاق الوطني السعودي محل الأنفاق الأجنبي، هذا بالإضافة إلي انه قد لايذهب إلي المستفيد المقصود مما ففي قد يحد فيه العمل الخيري الحاجة وخاصة الفقراء منهم ولكن لعدم تنظيم العمل الخيري قد يحصل على العمل الخيري غير الفقراء وهذه خسارة إضافية .

- أصبح من الضروري جمع جميع الأنشطة الخيرية والإنسانية السعودية تحت مظلة واحدة تعمل في إطار سياسات تنبثق منها خطة استراتيجية تراعي المجتمع واعتبارات الزمان والمكان ، ووجود المؤسسات المحلية التنموية التي تجعلنا متأكدين من تحقيق الاهداف المحققة بوضوح ودقة وأن يكون هذه المؤسسات رؤية ورسالة واهداف وذلك لتوحيد جهود العاملين والمتطوعين وتعظيم اثرها للوصول إلي غايتها .

- مشاركة المواطنين للحكومة السعودية وتحمل مسئوليتهم الاجتماعية تجاه العمل الخيري حيث أن ذلك يؤدي إلي توظيف الطاقة الفائضة لدي السعوديين مما يؤدي إلي تقليل التكاليف وزيادة الانتاج للدولة .

عمل برامج متخصصة ودورات تدريبية ودبلومات متخصصة في العمل الخيري مع جامعات أجنبية ذات خبرة في العمل الخيري لتدريب السعوديين وإعدادهم بشكل أكثر علمية على العمل الخيري (سنة الحشد ١٤٣٠هـ).

تقدير المتطوعين في مؤسسات العمل الخيري والمؤسسة الخيرية هي صوت المجتمع الذي يوفر لأفراده فرصاً متنوعة لكي يوظفوا طاقاتهم ويستثمرون مهاراتهم .

ضرورة قيام المؤسسات الخيرية بتغليب الحاجات الفعلية للمستفيدين على أولويات القائمين على المؤسسة والداعمين لها .

٤ - الآثار الاقتصادية للعمل الخيري :

نجد له في القديم تم توفير مساكن كثيرة وإقامات عديدة ومساجد وتكايا وكذلك مشافي وبيمارستانات بمكة المكرمة والمدينة المنورة لخدمة الحجيج وتيسير أداء شعائرهم التي خرجوا من ديارهم للقيام بها . ومما لا شك فيه أن ذلك يدفع الدولة إلى بذل مزيد من الجهود في مجال المشروعات العامة الإنتاجية التي تزيد من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من فرص العمل والتوظف وبالتالي المزيد من التنمية الاقتصادية للعمل الخيري العديد من الآثار الاقتصادية من أهمها :

أثر العمل الخيري على إعادة توزيع الدخل والدخل القومي :

حيث يؤدي العمل الخيري إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفئات الفقيرة وهذا يؤدي إلى تقليل التفاوتات بين الفوارق وتكافل بين الدول الاسلامية ، ويؤدي إلى زيادة الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة التنمية الاقتصادية ،فانتقال الأموال من الغني ذو الميل الحدي للاستهلاك المنخفض والميل الحدي للادخار المرتفع إلى الفقراء ذو الميل الحدي للاستهلاك المرتفع والميل الحدي للادخار المنخفض يؤدي إلى زيادة الأنفاق الاستهلاكي للفقراء مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا يحفز المستثمرون على

زيادة الإنتاج ، وبالتالي يتطلب ذلك مزيد من المواد الأولية والسلع الاستثمارية والإنتاجية وبالتالي يزيد الطلب الاستثماري المحفوز بفعل الطلب الاستهلاكي وبفعل عمل نظرية المضاعف يؤدي إلي زيادات أكبر منها في الدخل القومي كما في الشكل (٣) (السيد السريتي، علي عبدالوهاب ٢٠١٠).

شكل رقم (٣)

أثر حدوث سياسة مالية توسعية (أو زيادة الأنفاق الخيري) علي توازن الدخل القومي

٤-٢ أثر العمل الخيري علي الأنفاق والتوظف :

جاء التركيز علي أثر العمل الخيري في القرآن في آيات عدة من أهمها علي وجه التحديد قوله تعالي " الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" سورة البقرة ﴿آية ٢٧٤﴾ وقولة تعالي " مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ " سورة البقرة ﴿آية ٢٦١﴾ . ونجد أن الاسلام ضرب أروع النظريات الاقتصادية الحديثة وأروع الأمثلة في غرس سلوكيات الانفاق الخيري المستمر، فتيار الانفاق في المجتمع الاسلامي لا يصح أن يتوقف لأن التوقف يؤثر علي عجلة الاقتصاد وكلما زاد التوقف في الأنفاق الخيري زاد الكساد والبطالة . وهذا ما أوضحه الاسلام من قبل ١٤٠٠ عام ، وقبل ظهور النظرية الكينزية في عام ١٩٣٦ م التي أحدثت انقلاب اقتصادي للخروج من ازمة الكساد العالمي العظيم ١٩٢٩م والتي تدرس في جامعات العالم حتي الآن، والتي توصلت إلي أن الانفاق هو اساس حل المشكلات الاقتصادية وتحقيق التوزان الاقتصادي حيث أن الأنفاق يؤدي إلي تأثير مضاعف علي الدخل القومي بفعل المضاعف الكينزي . ولكن نجد أن المبادئ القرآنية في الأنفاق كانت هي السابقة في علاج الفقر والاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي وكذلك زيادة التوظف والحد من البطالة واستمرارية

عجلة الاقتصاد التي تزداد حجماً مع استمرارية الأنفاق وذلك بفعل البركة والتطهير الذي يحدثه الأنفاق الخيري من جهة ،ومن جهة أخري بفعل عمل أثر المضاعف الذي يعتمد علي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار في أحداث زيادات متضاعفة في الدخل القومي .وبالتالي فإن الأنفاق الخيري في الإسلام له أثر في الآخرة وأثر دنيوي .

٤-٣ أثر العمل الخيري علي الاستهلاك :

كما ذكرنا فأن العمل الخيري يزيد الاستهلاك لدي الفقراء ومن ثما يزيد الطلب الاستهلاكي خاصة علي الحاجات الاساسية لدي الفقراء مما يؤثر علي زيادة الطلب الاستثماري من قبل أصحاب المشروعات لتلبية هذا الطلب الاستهلاكي المتزايد ، ونظراً لوجود حوافز أخروية كبيرة في النظام الاسلامي فإن المجتمع الاسلامي يمكن أن يقوم بكفالة بعضة البعض مما يخفف العبء علي الحكومات ويساعدها علي توجيه الفائض لديها للمشروعات الكبرى التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية (كمال حطاب ٢٠١١، ص٢٣).

٤-٤ أثر العمل الخيري علي الاستثمار :

أن تنويع الاعمال الخيرية في صورة اشكال متعددة يؤثر علي الاستثمار والتوظف بشكل مباشر، ويؤثر علي تدريب وتعليم فئات كبيرة في المجتمع واكتساب مهارات جديدة بين المتطوعين للمشاركة في الاعمال الخيرية وهذا يسمي اقتصاديا الاستثمار في راس المال البشري . فقد قدرت الاحصاءات الأمريكية في عام ٢٠١٠م أن عدد من قاموا بالتطوع بالعمل الخيري في الولايات المتحدة الامريكية ٦٢,٨ مليون مواطن بما يعادل ٨١ مليار ساعة عمل دؤوب ومتكامل ، وقدرت وكالة البحوث السنوية للعمل التطوعي في الولايات المتحدة الامريكية أن هذا يعادل ١٧٣ مليار دولار يصب في الاقتصاد الامريكي مباشرتا . وفي الاتحاد الاوروبي تم أنشاء مركز أوروبي لقياس وإحصاء وتقييم نتائج العمل التطوعي (CEV) في عام ٢٠١١ وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) والبرنامج التطوعي لمنظمة الأمم المتحدة والمجوعة الدولية للخبراء التقنيين (TEG) وجامعة جونز هوبكنز وتم رصد ما يقرب من ١٤٠ مليون شخص في ٣٧ دولة اوروبية

انخرطوا في العمل التطوعي في سنة ٢٠١١، وهذا يعادل ٢٠,٨ مليون وظيفة مكافئة بدوام كامل أي ما يعادل ٢٧٧ مليار يورو يصب في الاقتصاد (أحمد النجار ٢٠١٢ ، سلسلة ٣).

ونجد أن المملكة العربية السعودية تنفق ٤% من ميزانيتها علي الاعمال الخيرية الخارجية في حين أن المعدل العالمي ١% (عمر بن نصير الشريف ١٤٢٩هـ ، ص٩). وهذا معدل مرتفع وبالتالي يدل ذلك علي أن كميات أموال العمل الخيرية أضعاف هذا في الداخل ولكنها تحتاج مشروع قومي لتنظيمها وليكن اسمه "مشروع أصول الخير ".

٥ـ الفوائد المتوقعة من العمل الخيري علي منظومة الحج :

العمل الخيري له آثار إيجابية مختلفة علي المجتمع بكافة قطاعاته الحكومية والخاصة . ولعل من أبرز هذه الآثار كما أوضحنا ، تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع ، مما يؤدي إلي إيجاد بيئة استثمارية آمنه تؤدي إلي تنمية المجتمع في كافة المجالات (كمال حطاب ١٤٣٢ هـ ، ص١).

ومما سبق نجد أنه يمكن أسقاط ما تناولنها في هذا البحث من أهمية العمل الخيري واهدافه واثاره الاقتصادية وعلاقة بالتنمية الاقتصادية والتحديات التي تواجه العمل الخيري وتنظيمه علي المجتمع المكي ومنظومة الحج وكيف أن العمل الخيري في مكة المكرمة اثناء الحج وطول العام المقدمة لقاصدي بيت الله الحرام يمكن أن يساعد في زيادة معدلات التنمية في مكة المكرمة وتوفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع الاستثمارات في ارجاء المملكة لكي تكمل هذا العمل ولكن هذا يحتاج إلي منظومه عمل تشرف عليها الحكومة . ولذلك فمن الفوائد المتوقعة أذا تم تنظيم العمل الخيري الآتي :

١- تحسين نوعية الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام ووصلها لمستحقيها .

٢- زيادة الأدوات التمويلية المستمرة للعمل الخيري .

٣-استثمار موارد المجتمع المحلي (الموارد الاقتصادية ، المورد البشري) توظيفها توظيف أفضل لخدمة حجاج بيت الله الحرام .

البحث على المشاركة المجتمعية للحكومة في تنفيذ مشروعات الزكاة والكفارات .

تنظيم العمل الخيري في شكل مؤسسي ينبثق من السياسة العامة للدولة وأطار الخطة الاستراتيجية بحيث يخلق مؤسسات محلية تنموية .

زيادة أعداد المتطوعين في العمل الخيري وزيادة مهاراتهم عن طريق وجود برامج تدريبية للعمل الخيري على أعلى مستوى فني .

تحقيق أكبر قدر من التكافل بين طوائف العالم الاسلامي وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمساعدة غير القادرين على حج بيت الله الحرام .

٦ - النتائج والتوصيات :

٧-١ النتائج لعل من أهم النتائج التي تم التوصل إليها مايلي:

- العمل الخيري لمانع إيجابية على التنمية الاقتصادية حيث يؤدي إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي وزيادة معدلات الاستثمار وإعادة توزيع الدخل في صالح الفقراء وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وزيادة استهلاك الفقراء وارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية .

فنتائج تأثير الأعمال الخيرية وآثارها الاقتصادية باختلاف اشكالها وطبيعتها وما أذا كانت أعمال دائمة أو موسمية .

يجب عمل تنسيق كامل بين العمل الخيري والسياسات المالية والنقدية التي تمارسها مختلف أجهزة الدولة حتي لا يحدث تضارب بسبب عدم التنسيق .

٧- التوصيات: أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث للجهات المسئولة عن تنظيم وإقامة العمل الخيري بالمملكة العربية السعودية مايلي:

عمل خطة استراتيجية للعمل الخيري علي مستوي المملكة تنقسم إلي خطط أصغر علي مستوي الأقاليم بحيث تحقق الاهداف المينية والتنموية والوطنية والمحلية لكل إقليم .

ضرورة التنسيق بين كافة مؤسسات العمل الخيري من أجل تحقيق أفضل النتائج بأيسر الطرق والاساليب .

ضرورة تفعيل التشريعات الخاصة بتنظيم العمل الخيري بما يؤدي إلي زيادة موارده المالية وتنظيم طرق جمع الأموال واستثمارها وتوجيهها إلي الجهات الخيرية المختلفة .

ضرورة التنسيق بين مؤسسات العمل الخيري وأجهزة الدولة المختلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية لتجنب ازدواجية التضارب بين السياسات الاقتصادية المختلفة .

تفعيل مؤسسات الاعلام الخيري من خلال إيجاد قنوات فضائية خيرية ومجلات وصحف متخصصة في هذا المجال .

تأسيس شركات متخصصة ذات تحالف مع مؤسسة أجنبية في تقديم الاستشارات والتدريب بالتعاون مع المؤسسات الدولية غير الهادفة للربح (مثل الأمم المتحدة) لتأهيل كوادر متخصصة في اقامة العمل التطوعي والقيام به.

المراجع

١- أحمد ابراهيم ملاوي (١٤٣٠هـ) ، " دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي" ، المركز الدولي للأبحاث والدراسات(مداد) .

٢- أحمد فتحي النجار (١٤٣٣هـ) ، " العمل التطوعي مهمة خاصة" ، سلسلة ادارة العمل الخيري في ظل الازمات العالمية والاقليمية (٣) ، المركز الدولي للأبحاث والدراسات(مداد) .

٣- السيد السريتي ، علي عبد الوهاب (٢٠١٠م) ، "مبادئ الاقتصاد الكلي "،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية .

٤- عمر بن نصير البركاتي الشريف (١٤٢٩هـ) ، "الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية" ، ندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية الرياض .

٥- فريد النجار (٢٠١١) ، " إعادة هندسة الأوقاف لدعم البحث العلمي" ، حلقة عمل حول دور الأوقاف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الاسلامية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية .

٦- كمال توفيق حطاب (٢٠١١) ، "أثر العمل الخيري الاسلامي علي الاستقرار الاقتصادي" ، المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد).

٧- محمد عبد المنعم عفر (١٩٨٧) ، "السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الازمات وتحقيق التقدم" ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية القاهرة .

٨- يوسف بن عثمان الحزيم (١٤٣١هـ) ، "العمل الخيري السعودي....الفرصة والخطر" ، الاقتصادية العدد ٦٢٠٧ .